اي كلام القاضي اذا عين المال فقط انتهى ويجاب بانه لا يظهر التعرض في التخصيص الا عند الزيادة على اجرة المثل واما عند الاقتصار عليها فليس هناك كبير غرض حتى ينظر اليه فقدم حق الورثة المحقق على حق المعين المحتمل لان يكون عينه لقصد ايثاره على غيره ولا يكون موافقا لتهذيب وفيها قولان واولها موافق لما افتيت به مما مر لكن فيها زيادة قيد وهو ان شرط كونه وصية بسخنها وان اوجر بدونها ان يزيد ذلك على اجرة المثل وهذا الاباتي مامر عن الاذرعي وغيره لان ذاك قبل الايجار فتأخر ما عينه الميت مطلقا وهذا الذي في كلام ابن الرفعة وهو الموافق لصورة السؤال فيما اذا وقع الايجار بما قل ما عينه الميت فهنه التفصيل بين ان يكون المعين اجرة المثل فلا غرض في تعيينه وبين ان يزيد فله غرض في التعيين فيكون الزائد وصية ويحتمل انه لا فرق وانه يستحق المعين اذا استوجر بدونه وانه كان المعين اجرة المثل وهو قضية ما مر عن الاذرعي وغيره كما بينته فيما مر **وسئل** عن شخص اوصى لزيد بجميع ماله والاخر بثلثه والاخر بربعه والاخر بخمسه والاخر بسدسه والاخر بسبعه والاخر بثمنه والاخر بعشره واجاز الورثة الوصية فكم تصح هذه المسئلة **فاجاب** بقوله فاك في الروضة وان زادت الوصايا على المال كان اوصى لزيد بماله كله ولعمرو بثلثه فان اجازوا فذاك والا قسم المال بينهما على اربعة وتكون قسمة الوصية من اثني عشر ولو اوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه وليكر بربعه قسم المال بينهم على ثلاثة عشر سهما ان اجازوا والا قسم ثلاثة على ثلاثة عشر انتهى وبه يعلم انك تفرض في هذه المسئلة لزيد ما نصح منه تلك الكسور وهي صحيحة سبعة الاف وثلثمائة واحد وثمانين لزيد الف وخمسمائة وعشرون وللموصى له بالنصف الف ومائتان وستون وبالثلث ثمانمائة واربعون وبالربع ستمائة وثلاثون وبالخمس خمسمائة واربعون وبالسدس اربعمائة وعشرون وبالسبع ثلثمائة وسبعون وبالثمن ثلثمائة وخمسة عشر وبالتسع مائتان وثمانون وبالعشر مائتان فاثنان وخمسون **وسئل** عن شخص اوصى لجيرانه وكان في جيرانه مسجد هل يكون كذا رقيبستي نصيبه من يسكنه ام يكون نصيبه لمن يسكنه ويعمل الناظر فيه ما يراه من عمارة انه كما لو اوصى لها فاذا قلنا بانها كذا رويكون نصيبه لمن يسكنه ولم يسكنها

ولا غرض بصنيعهم

وقد تقدم الفاء في ثمانية وعشرون ثم تزيد عليها تلك الكسور راجع اصلك

هكذا من اوصى لجيرانه وكان في جيرانه مسجد هل يكون كذا رقيبستي السؤال والجواب فانظره وتأمله

احد ما الحكم ام لا يكون كذا فلا يستحق شيئا **فاجاب** بقوله ان الذي يتجه ان المستحق من جملة الدور التي هي مائة وستون مجموع اربعين دارا من كل جانب وان ما يخصه بعرف تصاحبه لا السكاك لفهمهم انه حريم لكل **وسئل** عن من اوصى لوارثه ثم قبل الايجار وقف الموصى به على بعض الورثة المحتاج الى الاجارة هم يصح في حصة الوارث الموقوف عليه بما يختص بالاجارة فيما مشى على بيع الرهن من الراهن ام لا **فاجاب** بقوله الكلام على هذه المسئلة يحتاج الى مقدمة هي ان الاصح ان الاجارة من الوارث تنفيذ لا عطية الميت لاعطية مبتدأة من الوارث فلا يحتاج بعد قبول الوصية الى قبول ثان وليس للجيز الرجوع عن اجارته ولو له وبالاجارة وقبول الوصية يتبين ان الموصى له ملك الوصية من حين الموت وان لم يتبينها فتكون له فوائدها من حينئذ اذا تقرر ذلك علم منه ان وقف الوارث لما اوصى له به مورثه بعد موت مورثه وقبوله الوصية موقوف على اجازة بقية الورثة فان اجازوا كلهم بانه ملك الموصى به كله بالموت وان وقفه صحيح كما لو وقف مال ابيه ظانا حياته فبان انه عند الوقف كان ميتا فانه يصح لان العبرة في العقود بما في نفس الامر واذا علم ان وقفه صحيح وقفه موقوف على الاجازة علم انه لا فرق بين ان يقف على وارث بغير اجارته ام لا فاذا وقف على وارث بغير اجارته اشترط صحة الوقف عليه ووقوع الاجازة منه ومن غيره ان وجد بالفظ كاجزت او امضيت لانها بالفعل ولا يجرد الرضا من غير لفظ فاذا اجاز الموقوف عليه وغيره بانت صحة الوقف الموصى به كله عليه وان رد هو او غيره او مع غيره صح الوقف فيما يملكه الواقف بالارث وفي حصة المجيز دون حصة الراد ويفرق بين ما قررته وبين ما اشار اليه السائل الى القياس عليه من ان بيع الراهن من المرتهن صحيح من غير احتياج الى لفظ فك الرهن منه بان ملك الراهن هناك تام وانما تعلق للمرتهن بحق الوثيقة فقط فكان لقبوله تبعيه متضمنا لفك تلك الوثيقة واحتمالها فلم يحتج منه الى غير قبول البيع بخلاف الوارث هنا فان حقه في ملك عين الموصى به اخيرة فكان حقه اقوى فتوقفت صحة الوصية على تصريحه بالاجازة ولم يكتف بمجرد رضاه او فعله لما علمت ان قوة تعلقه بكل بقية الموقوف اقتضى انه لابد ان يوجد منه ما يزيل ذلك التعلق الاقوى ولا يزيله الا ما مر انه ثلثه في القوة وهو اللفظ لانه لا يحتمل التأويل بخلاف مجرد الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)